منهجُ النحاةِ والمفسرين في استنباطِ المعنى

The Approach of Grammarians and Exegetes in Eliciting the Meaning

د. إبراهيم قايد صالح الحباري[1]

Dr.Ebrahim Qaid Saleh Al-habbari

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.50

(1) أستاذ النحو والصرف المساعد- نائب عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة إقليم سبأ.
عنوان المراسلة : alhapari22@usr.ac

ملخص البحث

هذا البحث الموسوم بـ» منهج النحاة والمفسرين في استنباط المعنى» عبارة عن دراسة وصفية تحليلية، اشتمل على ثلاثة مباحث وخاتمة، تناول المبحث الأول علاقة اللغة بالقرآن الكريم مؤكدًا العلاقة المتينة بينهما، وتناول المبحث الثاني نظر النحوي والمفسِّر في المعنى موضحا ذلك ببعض الأمثلة من القرآن الكريم، في حين تناول المبحث الثالث علاقة كلٍ منهما بالآخر عند توجيه النصوص القرآنية.

يستهدف البحث من خلال ذلك بيان نظر النحوِيّ، ونظر المفسِّر في المعنى، وعلاقة كلٍ منهما بالآخر، والكيفية التي تعامل بها النحاة والمفسِّرون عند توجيه النصوص القرآنية.

وقد توصَّل البحث إلى عدة نتائج، أهمها: أنَّ اقتصار النحاة على اللغة بما استقرَّ لها من أمور التقعيد، أو تغليبها في تفسير القرآن الكريم أسهمَ في تعدد المعنى، وغموضه، وأدَّى إلى تضخم كتب التفاسير بآراء النحاة وتأويلاتهم، وأنَّ كثيرا من اختلاف المفسرين مبنيٌّ على أساسٍ نحوي.

ويوصي الباحث بجمع القراءات التي زعم بعض النحاة أنَّ فيها ضعفًا أو وهمًا أو لحنًا، وتوجيهها في ضوء اللهجات العربية التي تتوافق معها باعتبار السماع، وألَّا يُتخذ من ضابط القياس على الكثير الشائع في التقعيد سببًا لردِّ القليل النادر من كلام العرب، ومنع الاحتجاج به؛ لأنَّ القرآن الكريم راعى جميع لغات العرب عند النزول قليلها وكثيرها.

الكلمات المفتاحية: المعنى – النحاة – المفسِّر – التقعيد

Abstract

This This research is a descriptive analytical study. It includes three sections and a conclusion. The first section deals with the relationship between the language and the Glorious Qur'an, stressing the strong relationship between them. The second section deals with the way the grammarian and exegete look at meaning, explaining this with some examples from the Glorious Qur'an. The third section deals with the relationship among them, when interpreting the Quranic texts. The research aims to clarify the grammarian's and exegete's views of the meaning, the relationship between both views, and the way grammarians and exegetes deal with when interpreting the Quranic texts. The research concludes with some findings among which are that the grammarians confined their analysis to the language, with its matters of grammar, or its predominance in the interpretation of the Glorious Qur'an, contributed to the multiplicity of meaning, and its ambiguity, and led to the existence of a huge number of views and readings by the grammarians in the books of interpretations of the Glorious Qur'an, and that the differences in the exegetes' interpretations are grounded on a grammatical base. The researcher recommends collecting readings that some grammarians claimed to have weakness, illusion or ungrammaticality, and directing them in the light of the Arabic dialects that correspond to them as hearing, and not to take the analogy control on the commonly-used speech by Arabs as a reason to respond to the rarely-used speech by them, and to prevent using it as an argument; that is because the fact that the Glorious Qur'an takes into account all the dialects of the Arabs by the time of revelation.

Keywords: meaning; grammarians; exegetes; grammar

المقدمة:

الحمدلله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعد

لما اتسعت رقعة الدولة الإسلامية، اختلط العرب بغيرهم فتأثر اللسان العربي، وظهر اللحن وانتشر، فدعت الحاجة لجمع لغة العرب ووضع أسس النحو وقواعده صيانة للغة العربية، وحفظاً للقرآن الكريم، فكانت هذه القواعد والأسس سدًّا منيعًا أمام اللحن وانتشاره إلا أنَّ أثرها عاد على المعنى بالتعدد والغموض، فلم يعد بيان معاني القرآن الكريم بالرجوع إلى المسموع من كلام العرب شعرًا ونثرًا كما كان عليه الصحابة والجيل الأول من التابعين، ولكن عن طريق هذه الأُسس والقواعد ووفق معايير النحاة وضوابطهم، فبالقدر الذي حفظتْ جهودُهم ألفاظ العربية، وأساليب تراكيبها، تحمَّل المفسِّرون تبعات معايير تلك القواعد، وضوابطها عند تفسير القرآن الكريم، فتعدد المعنى وكثُرت احتمالاتُهُ، وتضخمت كُتبُ التفاسير بآراء النحاة وتأويلاتهم.

وفي هذا البحث محاولة للوقوف على منهج النحاة والمفسرين في استنباط المعنى في القرآن الكريم، وبيان علاقة كل منهما بالآخر.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في السؤالين الآتيين:

– لماذا يكثر احتمال المعنى ويتعدد عند النحاة، ولم يسْلِم المفسِّرون من تبعات ذلك؟
– كيف تعامل النحاة والمفسِّرون مع النصوص القرآنية عند توجيهها؟

أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث من المشكلة التي يعالجها، وذلك ببيان منهج النحاة والمفسرين في استنباط المعنى، وعلاقة كلٍ منهما بالآخر عند توجيه النصوص القرآنية.

أهداف البحث

– بيان منهج النحاة والمفسرين في استنباط المعنى، وعلاقة كلٍ منهما بالآخر عند توجيه النصوص القرآنية.
– بيان الكيفية التي تعامل بها النحاة والمفسِّرون عند توجيه النصوص القرآنية.

منهج البحث

المنهج المتبع في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي.

الدراسات السابقة

يُعدُّ هذا البحث امتدادًا لسلسلة من الدراسات السابقة والمتنوعة في مجال العلاقة بين اللغة وعلوم القرآن وبعد الاطلاع على ما كُتب حول هذا الموضوع لم أعثر على بحث تناوله بصفة مستقلة مقصودة غير ما هو منثور في كتب الخلاف النحوي وكتب التفسير وإعرابها، وكتب معاني القرآن ومجازه.

هيكل البحث

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اللغة والقرآن الكريم

المبحث الثاني: نظرُ النحويّ والمفسِّر في المعنى

المبحث الثالث: علاقة النحويّ بالمفسِّر في استنباط المعنى

المبحث الأول

اللغة والقرآن الكريم

لا يجهل أحدٌ صلة اللغة العربية بالقرآن الكريم، فهي لسانه التي بها أُنزل، وبهِ شَرُفت وحُفِظت، كما لا يمكن لناظر أن ينظر في كلام الله تعالى إلا وهو على دراية باللغة العربية وما تحيل عليه ألفاظها، وتراكيبها من معان ودلالات، ولا أدل على ذلك من أنَّ الله تعالى ما أرسل كلَّ رسول إلا بلسان قومه، وأنزل عليه الكتاب بلسانهم؛ ليفهموا عن الله خطابه ومراده، وليتم لهم البيان ويكتمل، ولو كان بغير لغتهم لاحتاجوا إلى ترجمان يبيّن لهم، قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ ﴾ سورة إبراهيم: ٤

ولما كان الأمر كذلك، كانت لغة العرب من أهمِّ المصادر وأوثقها في بيان كتاب الله تعالى، ولذا كان الصحابة ﷺ يفهمون آياته، ويعون دلالاته؛ لأنَّ بقية مصادر تفسير القرآن الكريم وبيانه كانت في متناولهم، فقد عايشوا التنزيل، وعرفوا أسباب النزول، وأحوال من نزل فيهم، كما عرفوا المكيَّ منه والمدني، والناسخ والمنسوخ، بالإضافة إلى أنَّ لغتهم ما زالت سليمة لما تتأثر بعد، وما أشكل عليهم من بعض ألفاظه ومفرداته بيَّنه لهم النبي ﷺ ابتداءً، كقوله ﷺ: «والوسط العدل»[1] تفسيرًا لـ(وسطا) في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا ﴾ سورة البقرة: ١٤٣، أو بسؤالهم عنه، كسؤال عدي بن حاتم ﷺ عندما أشكل عليه معنى الخيط الأبيض والأسود في قوله تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ سورة البقرة: 187، ففسَّرَه له النبي ﷺ: ببياضِ النَّهارِ وسوادِ الليل[2].

وبعد موته ﷺ كانوا يراجعون – فيما أشكل عليهم – كلام العرب شعرا ونثرا؛ لأنَّ القرآن اشتمل على ألفاظ قبائل العرب وإن كان أكثره بلغة قريش لغة النبي ﷺ.

فمن ذلك ما روي عن عمر بن الخطاب ﷺ أنه سأل عن التَّخَوُّف في قوله تعالى: ﴿ أَوۡ يَأۡخُذَهُمۡ عَلَىٰ تَخَوُّفٖۖ فَإِنَّ رَبَّكُمۡ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ ﴾ سورة النحل:٤٧، فقام شيخ من هذيل فقال له: هذه لغتنا، التخوُّف: التنقص، فسأله عن ذلك في كلام العرب فأنشده شعرا، فقال عمر ﷺ: عليكم بديوانكم لا تضلُّوا، قالوا: وما ديواننا؟ قال: شعر الجاهلية، فإنَّ فيه تفسير كتابكم، ومعاني كلامكم[3].

ومن ذلك ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «ما كنت أدري ما فاطرُ السَّماواتِ والأرض حتى اختصم إليَّ أعرابيان في بِئر فقال أحدهما: أنا فَطَرْتُها. أي ابتدأْتُها»[4]، وكثيرا ما كان يرجع

(1) صحيح البخاري، باب: قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ﴾، برقم: 3161، (3/ 1215).
(2) ينظر: صحيح البخاري، باب: قول الله تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِ﴾، حديث رقم: 4240، (4/ 1640).
(3) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن (6/ 19).
(4) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (4/ 261).

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.50

ابن عباس رضي الله عنهما إلى شعر العرب في بيان ما خفي من ألفاظ القرآن الكريم، وفي ذلك يقول: «الشعر ديوان العرب فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه»[5]، بل دلَّ الناس في تفسير ما غمَض من ألفاظ القرآن الكريم بالرجوع إلى شعر العرب، فقال: «إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر؛ فإن الشعر ديوان العرب»[6].

ولكن الأمر لم يستمر على هذه الحال، ولم تتيسر مصادر التفسير والبيان للمتأخرين كما تيسرت للمتقدمين، فبعد أن اتسعت رقعة الإسلام، ودخل الناس في دين الله من كافة الأجناس، اختلطت الألسن، وظهر اللحن وانتشر، فدعت الحاجة لجمع لغة العرب ووضع أسس النحو وقواعده صيانة للغة، وحفظاً للقرآن الكريم.

فكانت هذه القواعد والأسس سدًا منيعًا أمام اللحن وانتشاره لكنها تركت أثرها على المعنى، فأسهمت في غموضه وتعدده؛ لأنَّ بيان معاني القرآن الكريم لم يعد بالرجوع إلى المسموع من كلام العرب شعرًا ونثرًا كما كان عليه الصحابة والجيل الأول من التابعين بصورة مباشرة، ولكن صار من خلال هذه الأُسس والقواعد ووفق معايير النحاة وضوابطهم، وقد أشار الزمخشري في مقدمة كتابه (المفصل) إلى ذلك عند بيانه أهمية النحو في تفسير القرآن الكريم بقوله: « ... والتفاسيرَ مشحونةً بالروايات عن سِيبَوَيْه والأخفَش والكسائي والفَرّاء، وغيرهم من النحويّين البصريّين والكوفيّين، والاستظهارَ[7] في مآخِذِ النُّصوص بأقاويلِهم، والتشبُّثَ بأهداب فَسْرِهم[8] وتأويلِهم»[9]، ومعلومٌ أنَّ النحاة تفاوتت معايير التقعيد عندهم واختلفت، بالإضافة إلى تغليب بعض المفسرين اللغةَ على بقية مصادر التفسير في بيان معاني القرآن الكريم؛ فتعدد الخلاف عند المفسرين وتشعب.

(5) **إيضاح الوقف والابتداء (1/ 100)، الإتقان في علوم القرآن (2/ 67).**
(6) **إيضاح الوقف والابتداء (1/ 62).**
(7) **استظهر به: أي استعان. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، باب: «الظاء والهاء وما بعدهما» (7/4262).**
(8) **الفَسْرُ: التفسير وهو بيان وتفصيل للكِتاب. العين، باب: « السين والراء والفاء» (7/ 247).**
(9) **المفصّل في علم العربيّة، للزمخشري ، دار الجيل،بيروت، ط2/ (ص:3).**

المبحث الثاني

نظر النحوي والمفسِّر في المعنى

من المعلوم أنَّ العلماء يشترطون معرفة علوم اللغة العربية لمن أراد تفسير القرآن الكريم؛ لأنَّ القرآن نزل بلسانٍ عربي مبين، وهذا ما جعل أبا حيان، وغيره من العلماء يُدخِلون معرفةَ علوم اللغة العربية في تعريف علم التفسير، يقول أبو حيان: «التفسير علمٌ يُبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تُحمل عليها حالة التركيب، وتتماتٍ لذلك»[10].

أمَّا الزركشي فعرَّفه بقوله: «علمٌ يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمدﷺ وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحِكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ»[11].

وبهذا نجد علوم العربية: اللغة، والنحو، والصرف، وعلم البيان مصدرًا من مصادر التفسير، ومن أهم مصادره، ولكن لا يُعد المصدر الوحيد الذي يُرجع إليه ويُقتصر عليه في تفسير القرآن الكريم؛ لأنَّ النظر إلى المعنى من خلال اللغة فقط يعطينا تصورًا قاصرًا عن المعنى، ولا يتم المعنى ويتضح إلا بالرجوع إلى جميع مصادر التفسير.

فالمعنى يُسهِم في تشكُّله والوصول إليه أمورٌ كثيرةٌ لا بدَّ من مراعاتها، وإذا تجاوز المفسِّرُ بعضَها وأغفلَها، أو غلَّب بعضَها في عملية الاستنباط سيؤدي حتما إلى تصورٍ قاصرٍ أو خاطئ عن المعنى؛ ولهذا بعد أن اشترط العلماء شروطا يجب توافرها في المفسِّر، أكَّدوا على الآلية التي يجب عليه اتباعها عند توجيه نصوص القرآن الكريم، وهي أن ينظر في القرآن الكريم أولًا، فإن لم يجد تفسيرًا وبيانًا للنص، نظر في السنة النبوية، فإن لم يجد، نظر في أقوال الصحابة والتابعين –على خلاف بين العلماء في هذا المصدر– ، فإن لم يجد نظر في اللغة[12].

وعليه، فاللغة العربية أحد مصادر تفسير القرآن الكريم، والمصدر الرابع والأخير الذي يرجع إليه المفسِّر عندما لا يجد لتفسير النص القرآني نصا آخر في القرآن الكريم، ولا في السنة النبوية، ولا في أقوال الصحابة والتابعين.

فما أشبه المعنى في عملية استنباطه بمراحل نمو الجنين، فإنَّ أيَّ خللٍ في مرحلة من مراحل نمو الجنين

(10) **البحر المحيط في التفسير (1/ 26)**.
(11) **البرهان في علوم القرآن (1/ 13)**.
(12) **ينظر: مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: 39)، البرهان في علوم القرآن (2/175)، مباحث في علوم القرآن، لمناع القطان (ص: 340)**.

يعرّضه للضرر، وكذلك المعنى إن لم يُراع فيه الأمور التي تُسهمُ في تشكُّله وتُعين على تصوره فإنه سيكون غامضًا إن لم يكن بعيدا غائباً.

من ذلك على سبيل المثال قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٞ فِي ٱلۡكُفۡرِۖ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُحِلُّونَهُۥ عَامٗا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامٗا لِّيُوَاطِـُٔواْ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ فَيُحِلُّواْ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُۚ﴾ التوبة: ٣٧

فإذا عرفنا أنَّ معنى (النسيء) في اللغة: التَّأخير، فإنَّ ذلك لا يفي بالغرض في تفسير الآية الكريمة؛ لأنَّ معنى الآية سيكون: إنَّما التأخير زيادة في الكفر.

ولكن أي تأخير هو المراد في هذه الآية؟, وهذا يعني أنَّ المدلول اللغوي وحده لم يتم بمعرفته البيان؛ لاحتياجنا إلى تحديد النسيء المراد في الآية، فإذا ما عدنا إلى بقية مصادر التفسير سنجد في السنة حديثًا يبيّن لنا المقصود بالنسيء في هذه الآية، وهو ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٞ فِي ٱلۡكُفۡرِۖ﴾، قال: «النسيء: أن جنادة بن عوف بن أمية الكناني كان يُوافي الموسم كل عام وكان يكنى أبا ثمامة فينادي ألا إن أبا ثمامة لا يُحاب ولا يُعاب, ألا وإن عام صفر الأوَّل العام حلالٌ, فيحلُّه للناس فيحرِّم صفرًا عامًا ويُحرم المحرمَ عامًا فذلك قوله تعالى:﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٞ فِي ٱلۡكُفۡرِۖ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُحِلُّونَهُۥ عَامٗا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامٗا﴾ إلى قوله:﴿لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ التوبة: ٣٧»[13].

وبهذا يتبين أنَّ المعنى المراد بالآية: هو تأخيرُ الكفارِ الأشهرَ الحرم وإيقاعها في أشهر الحِل زيادة في الكفر إلى كفرهم. وهكذا يظهر المعنى ويتضح عند النظر إليه من خلال جميع مصادر التفسير.

وكما أنَّ معنى الآية السابقة لم يتضح في حالة الاقتصار على اللغة، سنجده في كثيرٍ من الآيات يتعدد ويحتمل أكثر من وجه، ولا يمكن تحديد المراد منها بعينه وتعيينه إلا من خلال بقية مصادر التفسير، بالإضافة إلى أنَّ معايير النحاة وضوابطهم في التقعيد ضاعفت من تعدد هذه الوجوه واحتمالاتها؛ ليجد المفسِّرُ نفسَهُ أمام كمٍّ هائلٍ من الآراء والتخريجات، أثقلت كاهل النحاة في بادئ الأمر عند التقعيد، وتحمَّل تبعاتها المفسِّرون فيما بعد عند التفسير وهم يبحثون عن المعنى في وديان هذه الآراء وشِعابها بغية توجيه آيات القرآن الكريم وقراءاته.

وعليه، فالنظر النحوي في المعنى ترك أثرًا ظاهرًا على المعنى من جهتين:

الأولى: اقتصار بعض النحاة في توجيه آيات القرآن الكريم بقراءاته على اللغة وتغليبها على بقية مصادر التفسير.

(13) **السنن الكبرى للبيهقي (5/ 271).**

الأخرى: معايير التقعيد وضوابطه ضاعفت الآراء وكثَّرت التخريجات عند النحاة، ولم يسلم من تَبِعاتِها المفسرون.

وإذا ما ألقينا نظرة في كتب معاني القرآن وإعرابه وغريبه ومجازه نلحظ هذين الأمرين عند بعض أصحاب هذه الكتب بصورةٍ ظاهرة جلية، وهو ما جعل كثيرًا من العلماء يصنِّفون هذه الكتب ضمن التفاسير اللغوية؛ لأنَّها اتجهت بالتفسير اتجاهًا خاصًا، وهو الاهتمام بالناحية اللغوية والنحوية لألفاظ القرآن الكريم وعباراته محاولة فهم النص القرآني من خلال ذلك(14)، وقد عدَّه كثيرٌ من العلماء مسلكًا قاصرًا في بيان معاني القرآن الكريم؛ لاقتصاره على مصدر من مصادر التفسير.

وإلى ذلك أشار ابن تيمية في (مقدمة أصول التفسير) بقوله: «وقومٌ فسَّروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه مَن كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلِّم بالقرآن، والمنزَّل عليه والمخاطَب به»(15).

نماذج تطبيقية:

هذه بعض الأمثلة توضح لنا منهج النحاة والمفسِّرين في استنباط المعاني القرآنية، والآلية التي يستخدمها كل منهما في النظر إلى المعنى:

المثال الأول: قول الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ الحج: ٧٨.

يرى النحاة أنَّ عوَّد الضمير في قوله تعالى: (هُوَ سَمَّىٰكُمُ) يحتمل وجهين(16):

الأول: أنَّه يعود إلى الله تعالى.

الثاني: أنَّه يعود إلى إبراهيم عليه السلام.

ذكر الزجاج ومكي، وأبو البقاء العكبري أنَّ الضمير يعود إلى الله تعالى كما جوّزوا عوده إلى إبراهيم عليه السلام(17). وقال مكي إنَّ الوجه الأول عليه أكثرُ المفسِّرين بعد أن أسْنَدَ الوجهين إلى قائليها، ثم قال: والضمير في سمَّاكم يحتمل الوجهين جميعًا أيضًا(18).

(14) ينظر: المشترك اللفظي في الحقل القرآني، لعبد العال مكرم 1417هـ (ص: 43)، المقدمات الأساسية في علوم القرآن، لعبد الله العنزي (ص: 372).
(15) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: 33).
(16) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (3/ 440)، مشكل إعراب القرآن لمكي (2/ 495)، التبيان في إعراب القرآن (2/ 949).
(17) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (3/ 440)، إعراب القرآن للنحاس(3/75).
(18) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (2/ 495).

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.50

فالاقتصار على اللغة لمعرفة المعنى جعل الضمير محتمِلًا للقولين من غير ترجيح؛ ولهذا رأينا مكيًا بعد أن أسند الوجهين إلى قائليها، وذكر أنَّ الأول عليه أكثر المفسِّرين عاد ليؤكِّد احتمال عود الضمير للوجهين جميعا؛ لأنَّه غلَّب اللغة التي ينظر من خلالها إلى المعنى.

أمَّا المفسِّر فنظرُه في المعنى يقتضي الرجوع إلى جميع مصادر التفسير، وألَّا يقتصر على أحدها؛ حتى يترجح أحدُ هذين الاحتمالين ويتضح، وتكتمل الرؤية للمعنى من جميع جوانبه.

فهذا ابن جرير الطبري يستعرض ما أُثر في ذلك، فيجد أنَّ أكثر الصحابة والتابعين قالوا: الله سمَّانا المسلمين من قبل، أي: في الكتب المتقدمة، وفي هذا أي: القرآن الكريم، ثم ذكر قول مَن قال بعود الضمير إلى إبراهيم عليه السلام مستدلا بما أخبر الله به عن إبراهيم: ﴿ رَبَّنَا وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةٗ مُّسۡلِمَةٗ لَّكَ ﴾ البقرة: ١٢٨، أنَّه لا وجه له في ذلك ولا حجة؛ لأنَّه معلوم أنَّ إبراهيم لم يسمّ أمة محمدٍ مسلمين في القرآن؛ لأنَّ القرآن أنزل من بعده بوقتٍ طويل[19].

وهذا ما ذهب إليه أكثر المفسرين استنادًا إلى المأثور من أقوال أئمة السلف، وقراءة أُبيّ بن كعب أيضًا: (الله سمَّاكم المسلمين) [20]، فقد أوردها بعضهم مرجحًا آخر رجَّح به رجوع الضمير إلى الله تعالى[21]، وأيضا ما رُوي عن النبي ﷺ أنَّه قال: «تَدَاعَوا بِدَعوَى الله الذي سَّماكم بها المسلمين المؤمنين عباد الله»[22].

كل ذلك كان عونًا للمفسرين في ترجيح احتمال مرجع الضمير في هذه الآية، وبالرجوع إلى مصادر التفسير تسنَّى للمفسِّرين رؤية المعنى واضحا جليا بعيدا عن التعدد والاحتمال.

المثال الثاني: قول الله تعالى: ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ طه: ٦٣.

تعددت أقوال النحاة واختلفت في قراءة تشديد (إنَّ) وهذان بالألف[23] إلى أكثر من قول، منها:

الأول: أنَّ هذه القراءة على لغة بني الحارث بن كعب وكنانة بن زيد ومن جاورهم، وهي معاملة المثنى بالألف في الأحوال كلها، فيقولون: جاء الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان[24].

(19) ينظر: جامع البيان (18/691، 692).
(20) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء (2/ 58).
(21) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي (2/ 472)، المحرر الوجيز (4/ 135)، الكشاف (3/ 175)، تفسير ابن جزي (2/ 47)، تفسير ابن كثير(5/ 456)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور (81/6)، التحرير والتنوير (17/ 351)، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء(ص: 523).
(22) شعب الإيمان للبيهقي، باب: في التمسك بما عليه الجماعة، برقم:7090، (10/ 7).
(23) ينظر: السبعة في القراءات (ص: 419)، المحرر الوجيز (4/ 50).
(24) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (3/ 32)، شرح المفصل (2/ 357)، مغني اللبيب (ص: 58).

الثاني: أنَّ (إنَّ) بمعنى نعم، واستدلوا بما حكاه الكسائي عن العرب: أن (إنّ) تأتي بمعنى نعم. لكن اعُترِض هذا التأويل بورود اللام في الخبر، فاحتاج تأويلهم إلى تأويل، فقالوا: اللام يُنوى بها التقديم، أو أن التقدير: إنَّ هذان لهما ساحران. فتكون اللام داخلة على مبتدأ محذوف تقديره: هما، ثم اعترض ابنُ جني تأويل التأويل، فقال: (هما) المحذوف لم يُحذف إلا بعد أن عُرف، وإذا كان معروفًا فقد استُغني بمعرفته عن تأكيده باللام، ويقبح أن تحذف المؤَكَّد وتترك المؤَكِّد(25).

الثالث: أنَّ ألف (هذا) وِجدت دِعامة وليست بلام فعل، فلمّا ثني اسم الإشارة ظلت ألفه ثابتة على كل حال لا تزول كما قالت العرب (الَّذِي) ثُمَّ زادوا نونًا تدل على الجمع، فقالوا: الَّذِينَ فِي رفعهم ونصبهم وخفضهم، وكنانة يقولون: (اللّذون).(26)

الرابع: أنَّ الألف في قولك: (هذان) أشبهت الألف في (يفعلان)، فلم تُغير(27).

الخامس: قيل: إنَّ (إنَّ) فيها ضمير الشأن محذوفاً، والتقدير: إنَّه هذان لساحران، ثم اختُلِف في هذا القول على خبر (إنّ) فقيل: الجملة الإسمية: هذان لساحران. الخبر، وقيل: هذان الخبر وساحران خبر لمبتدأ محذوف تقديره: لهما ساحران(28).

السادس: قول أبي عمرو بضعف هذه القراءة، وقرأ بتشديد(إنَّ) وهذين بالياء؛ على أن (إنَّ) ناصبة وهذين اسمها ولساحران خبرها مؤكد(29).

هكذا تعددت أقوال النحاة في قراءة (إنَّ) بالتشديد و(هذان) بالألف(30) إلى أكثر من قول، والسبب في كثرة هذه الأقوال وتعددها أنَّهم تعاملوا مع هذه القراءة من منظور اللغة وما استقرَّ لها من أمور التقعيد فحسب.

أمَّا المفسِّر فيرى أنَّ كل قراءة تقوم مقام آية، ولا يخفى عليه ما لاختلاف القراءات من فوائد بيانية ودلالية لا بد من مراعاتها حتى لا تُحمَّل القراءةُ من المعاني والدلالات مالا تَحتمِل؛ ولذا عليه التأكد من توافر شروط قبول القراءة؛ لتبقى حجة في بابها، وهي في هذه القراءة متحققة:

الشرط الأول: أنَّها بلغت أعلى درجات الصحة من حيث السند؛ لتواترها فهي للقراء العشرة عدا أبي

(25) ينظر: **إعراب القرآن للنحاس (3/ 32)، شرح المفصل (2/ 357)، مغني اللبيب (ص: 57)**.
(26) ينظر: **إعراب القرآن للنحاس (3/ 32)، جامع البيان (18/ 329)**
(27) ينظر: **إعراب القرآن للنحاس (3/ 32)**.
(28) ينظر: **إعراب القرآن للنحاس (3/ 32)، أمالي ابن الحاجب (1/ 158)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (1/ 119)**.
(29) ينظر: **إعراب القرآن للنحاس (3/ 31)، شرح المفصل لابن يعيش (2/ 357)**.
(30) ينظر: **السبعة في القراءات (ص: 419)، المحرر الوجيز (4/ 50)**.

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.50

عمرو، فقرأ بنصب(هذين)، وابن كثير وحفص بتخفيف (إنَّ).

والثاني: أنَّها وافقت خط المصحف بخلاف قراءة أبي عمرو.

والثالث: أنَّها وافقت وجهًا من أوجه العربية، وهي لغة بني الحارث بن كعب ومن جاورهم.

وعليه يكون توجيه القراءة على لغة بني الحارث بن كعب ومَن جاورهم، وهو ما ذهب إليه جمهور المفسِّرين بعدما تناولوا تأويلات النحاة واختلافاتهم في هذه القراءة، فتضاعف عندهم الخلاف وتشعَّب، وهذا يوحي بأثر اختلاف النحاة على اختلاف المفسِّرين الذي أشار إليه الزمخشري سابقاً، فأغلب المفسِّرين[31] تناولوا أقوال النحاة وتأويلاتهم في هذه القراءة كالطبري والسمعاني، والزمخشري وابن عطية، والقرطبي، وأبي حيان، والشوكاني، ورجحوا في نهاية الأمر أنَّها على لغة بني الحارث بن كعب ومَن جاورهم، أو قد تكون (إنَّ) بمعنى نعم عند بعضهم.

مع أنَّ الأولى تجاوز آراء النحاة واختلافاتهم ما دامت أركان القراءة قد توفرت بذكر القول الذي يتم به شروط قبولها، وأن يكتفوا بالإشارة إلى أنَّ شرط نحاة البصرة ومنهجهم في قبول القراءة موافقة الشائع الأعم من كلام العرب غير مُلزِم؛ لأنَّ القرآن الكريم نزل على سبعة أحرف مراعيًا كلَّ لغات العرب، فيكفي موافقة القراءة لوجه من أوجه العربية بعد صحة سندها وموافقتها لخط المصحف كما قرَّر ذلك أئمة القراءة؛ فمدار قبول القراءة الأصح في النقل والأثبت في الأثر لا الأقيس والأفشى في اللغة[32].

ومن خلال تناول النحاس لهذه القراءة نلحظ أثر التقعيد ومعاييره في تعدد المعنى وغموضه عند توجيهها بصورة جلية، إذ نجده يستحسن التأويل الأول الذي ينص على أنَّ (إنَّ) بمعنى نعم، ثم يعدِل عنه بسبب الاعتراض الوارد عليه، فيقول: «القول الأول أحسن إلّا أنّ فيه شيئا لأنه إنما قال: إنما يُقال: نعم زيدٌ خارجٌ، ولا يكاد يقع اللام ههنا، وإن كان النحويون قد تكلّموا في ذلك فقالوا: اللّام ينوى بها التقديم»[33]. ثم يرجح بعد ذلك، – بعد استعراضه لجميع تأويلات النحاة – الوجه الذي نزلت عليه القراءة ولو كانت لغته قليلة أو نادرة، فيقول: «والقول الثاني — أنَّها على لغة بني الحارث– من أحسن ما حُمِلت عليه الآية إذ كانت هذه اللّغة معروفة، وقد حكاها مَن يرتضى علمه وصدقه وأمانته، منهم أبو زيد الأنصاري، وهو الذي يقول إذا قال سيبويه: حدّثني من أثق به فإنما يعنيني، وأبو الخطاب الأخفش،

(31) **ينظر: جامع البيان (18/ 328–331)، تفسير السمعاني، للسمعاني (338/3)، الكشاف (3/ 74)، المحرر الوجيز (4/ 50،51)، زاد المسير في علم التفسير (3/ 165)، الجامع لأحكام القرآن (11/ 216–218)، البحر المحيط في التفسير (7/ 349، 350)، فتح القدير (3/ 440،441).**

(32) **ينظر: جامع البيان في القراءات السبع (1/ 51)، النشر في القراءات العشر (1/ 9).**

(33) **إعراب القرآن للنحاس (3/ 32).**

وهو رئيس من رؤساء أهل اللغة، روى عنه سيبويه وغيره»[34].

وهذا الذي ينبغي أن يكون منهجا سائدًا في التعامل مع جميع قراءات القرآن الكريم التي نزلت على لغة قليلة أو نادرة بأن تروى وتُحفظ، ثم توجه في ضوء لغتها التي نزلتْ بها حتى لا تُحمَّل من المعاني والدلالات ما لا تَحتمِل، ولا داعي لفتح باب التأويل لتوافق وجهًا من وجوه الكثير الشائع إطلاقا، كما لا يُلجَأ إلى توجيهها في ضوء لغتها إلا بعد تعذر حملها على وجهٍ من أوجه التأويل لبعده أو ضعفه ونحو ذلك كما فعل النحاس في هذه القراءة، ولكن يوجه في ضوء لغته ابتداءً.

أمَّا ابن جرير فبعد أن استعرض أقوال النحاة في هذه القراءة وناقشها باستفاضة خلص إلى قوله: «والصواب من القراءة في ذلك عندنا (إنّ) بتشديد نونها، و(هذان) بالألف؛ لإجماع الحجة من القرّاء عليه، وأنَّه كذلك هو في خطّ المصحف، ووجهه إذا قرئ كذلك مشابهته الذين إذ زادوا على الذي النون، وأقرّ في جميع الأحوال الإعراب على حالة واحدة، فكذلك (إنَّ هَذَانِ) زيدت على هذا نون وأقرّ في جميع أحوال الإعراب على حال واحدة، وهي لغة الحارث بن كعب، وخثعم، وزبيد، ومن وليهم من قبائل اليمن»[35].

ورجَّح هذا القول أيضًا أبو حيان بعد إيراده لآراء النحاة، فقال: «والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائمًا وهي لغة لكنانة حكى ذلك أبو الخطاب، ولبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد وأهل تلك الناحية حُكي ذلك عن الكسائي، ولبني العنبر وبني الهجيم ومراد وعذرة. وقال أبو زيد: سمعت من العرب من يقلب كل ياء ينفتح ما قبلها ألفا»[36].

وعلى كلٍ فمدار قبول القراءة الصحة في النقل، فلا يلزم من كل قراءات القرآن الكريم أن توافق الغالب الأعم من كلام العرب، فهذا محال؛ لأنَّ القرآن الكريم نزل على سبعة أحرف تيسيرا للأمة قراءة كتاب ربها، ومراعاة للغة العرب باختلاف لهجاتها. ولكن بعض النحاة تعامل مع قراءات القرآن الكريم بما استقرَّ للغة من معايير وضوابط في التقعيد، فكان لذلك أثره في توجيه القراءات وصرفها عن معانيها ودلالتها، فقد نجد القراءة يكاد أن يجمع عليها القراء العشرة مع موافقتها لرسم المصحف لكن عدم موافقتها لما استقرَّ للنحاة في قواعدهم يجعلهم يتكلمون فيها.

المثال الثالث: قول الله تعالى: ﴿إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ﴾ القصص: ٧٦.

(34) **إعراب القرآن للنحاس (3/ 33،32).**
(35) **جامع البيان (18/ 331،330).**
(36) **البحر المحيط في التفسير (7/ 350).**

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.50

للنحاة في قوله تعالى: (لَتَنُوءُ) قولان[37]:

الأول: لتثقل العصبة. يقال: ناء به الحمل: إذا أثقله.

الثاني: أن في الكلام قلبًا، والأصل لتنوء العصبة بالمفاتيح؛ أي لتنهض بها، كقولهم: عرضت الناقة على الحوض، يريدون عرض الحوض عليها، فقلبوا.

اقتضى النظر إلى المعنى من خلال اللغة إمكانية حمل الآية على القلب؛ لأنَّ القلب أسلوبٌ من أساليب العربية، فتردد توجيه الآية بين حملها على القلب وعدم حملها عليه.

وبإعمال النظر في مصادر التفسير في توجيه الآية نجد أنَّ القول الأول جاءت به الآثار، ودلَّ عليه ظاهر النص؛ ولذا كان اختيار السلف له[38]، ورجحه أكثر المفسِّرين عملا بالآثار ومراعاةً لظاهر النص، وبعض المفسِّرين اكتفى بإيراد القولين من غير ترجيح[39] كابن الجوزي، والسمين الحلبي، إلا أنَّ أكثرهم رجَّح القول الأول[40]، وهذا يُظهر أثر النحاة في المفسرين في تعدد المعنى واحتماله بصورة أو بأخرى.

قال الطبري: والقول الأول أولى بالصواب لمعنيين: أحدهما: أنه تأويل موافق لظاهر التنزيل. والثاني: أن الآثار جاءت به [41].

وقال أبو حيان: «قال أبو عبيدة: هو مقلوب وأصله: لتنوء بها العصبة، أي تنهض، والقلب عند أصحابنا بابه الشعر، والصحيح أن الباء للتعدية، أي لتنيء العصبة، كما تقول: ذهبت به وأذهبته، وجئت به وأجأته. ونقل هذا عن الخليل وسيبويه والفراء، واختاره النحاس، وروي معناه عن ابن عباس وأبي صالح والسدي، وتقول العرب: ناء الحمل بالبعير إذا أثقله»[42].

وتأكيدًا لذلك قال صاحب أضواء البيان: «وهذا النوع من القلب وإن أجازه بعضهم فلا ينبغي حمل الآية عليه; لأنه خلاف الظاهر، ولا دليل عليه يجب الرجوع إليه. وظاهر الآية جار على الأسلوب العربي

(37) ينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (110/2)، معاني القرآن للفراء (2/ 310)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (4/ 155)، غريب القرآن لابن قتيبة (ص: 343)، الجدول في إعراب القرآن (29/ 72).التبيان في إعراب القرآن (2/ 1025).
(38) ينظر: فتح القدير (4/ 214).
(39) ينظر: زاد المسير في علم التفسير (3/ 392)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (8/ 693).
(40) ينظر: جامع البيان (19/ 622)، الجامع لأحكام القرآن (13/ 312)، تفسير النسفي (2/ 656)، البحر المحيط في التفسير (8/ 324)، وتفسير ابن كثير (6/ 253).
(41) ينظر: جامع البيان (19/ 622)،
(42) البحر المحيط في التفسير (8/ 324).

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.50

الفصيح، كما أوضحه أبو حيان في البحر المحيط» [43].

كما يُعزز ذلك قاعدة من قواعد الترجيح عند المفسرين، وهي: لا ينبغي حمل الآية على القلب ولها بدونه وجه صحيح[44]. وعملا بهذه القاعدة مع ما ورد من آثار، أجرى جمهور المفسرين الآية على نظمها وترتيبها اللغوي، من غير الذهاب إلى القلب ما دام عدم القلب أصحَّ وأفصح، والقلب خلاف الأصل الذي جرى عليه اللسان العربي.

المثال الرابع: قول الله تعالى: ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ فَأَنسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ فَلَبِثَ فِي السِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾ يوسف: ٤٢.

يحتمل عود الضمير في قوله (فأنساه) وجهين[45]:

الأول: أن الضمير يعود على يوسف – عليه السلام – ويكون المعنى: أنسى الشيطان يوسف ذكر الله تعالى, فلبث في السجن بضع سنين عقاباً له على سؤاله غير الله.

والثاني: أنه يعود إلى ساقي الملك, ويكون المعنى: أنسى الشيطان الساقي أن يذكر قصة يوسف للملك, ولهذا لبث يوسف في السجن بضع سنين.

وهذا الاحتمال وارد عند المفسرين[46]. أما صاحب (التحرير والتنوير) فلا يمانع من احتمال عود الضمير على يوسف والساقي في آنٍ واحد, وأن ذلك من بديع الإيجاز، وفيه تلطُّف مع يوسف عليه السلام فيما أخبر الله عنه، وجمع بين القولين[47].

فمن استند من المفسرين إلى المأثور قال بالقول الأول، ومن أعمل سياق الآيات قال بالثاني؛ لأنَّ الاتفاق قائم على أنَّ مرجع الضمير في قوله (عِندَ رَبِّكَ) يرجع للساقي, فكان المناسب للسياق أن يكون ما بعده (فَأَنسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ) عائداً على الساقي؛ حتى لا تتفرق الضمائر.

(43) **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (7/ 228،229).**
(44) **قواعد الترجيح عند المفسرين، لحسين الحربي (2/109).**
(45) **ينظر: معاني القرآن للفراء (2/ 46)، إعراب القرآن للباقولي (2/ 458)، الكشاف (2/ 445)، إعراب القرآن وبيانه (4/ 502).**
(46) **ينظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن (2/ 493)، أحكام القرآن (3/ 224)، التفسير الوسيط (2/ 614)، الجامع لأحكام القرآن (9/ 196)، المحرر الوجيز (3/ 247).**
(47) **ينظر: التحرير والتنوير (12/ 279).**

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.50

كما يؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ يوسف: ٤٥، وهو شاهد قوي على أن الذي نسي هو الساقي, ثم ذكر بعد سنوات عندما طلب الملك تفسيرا لرؤياه[48]، كما أنَّ هذا التوجيه أنسب إلى الساقي, وأليق بحال يوسف عليه السلام, وأقرب إلى شخصية الساقي، وأنَّ ما ورد من الآثار من أنَّ الناسي يوسف عليه السلام لا يرتقي إلى مرتبة الاحتجاج، وهو ما رجحه أبو حيان، وابن كثير[49].

وبهذا التوجيه ينتظم السياق؛ فتصبح (اذكرني) الأولى و(ذكر ربه) الثانية مسندة إلى الساقي, ويكون (عند ربك) و(ربه) أيضاً مراداً بهما الملك رب الساقي.

وهكذا نجد نظر المفسِّر في المعنى عند تفسير القرآن الكريم يعتمد على كل مصادر التفسير فيرى المعنى من جميع جوانبه، وما كان محتملًا لأكثر من معنى أَعمل فيه قواعد الترجيح عند المفسرين ليترجح أحدها.

(48) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (9/ 196)، أحكام القرآن لابن العربي (3/ 55).
(49) ينظر: البحر المحيط في التفسير (6/ 280)، تفسير ابن كثير (4/ 391)، بيان المعاني للعاني(3/ 216).

المبحث الثالث

علاقة النحوي بالمفسِّر في استنباط المعنى

من خلال المبحث السابق تتضح علاقة النحوي بالمفسِّر في استنباط المعنى، فالمنهج النحوي يهتم بالناحية اللغوية والتركيبية لكلمات القرآن الكريم بما استقرَّ لها من أمور التقعيد محاولًا فهم النص القرآني في ضوء ذلك، في حين يتجه المنهج التفسيريّ لفهم النص القرآني عن طريق مصادر التفسير والتي منها اللغة.

وقد أسلفنا أنَّ المعنى يُسهم في تشكُّله أمورٌ كثيرةٌ لا بدَّ من مراعاتها، وأنَّ تجاوز بعض هذه الأمور وإغفالها أو تغليب بعضها في عملية الاستنباط سيؤدي إلى تصورٍ قاصر أو خاطئ للمعنى كما حصل لبعض النحاة في اقتصارهم على اللغة في بيان معاني القرآن الكريم، مما تسبب في كثرة الآراء وتعددها، وتضعيف بعض القراءات وردها.

والأصل أنَّ العلاقة بين النحوي والمفسِّر علاقة تكاملية، فالنحاة بذلوا جهدًا كبيرًا في الوقوف أمام اللحن والحدِّ منه، وتتبعوا كلام العرب شعرا ونثرا، فبينوا أساليب اللغة وتراكيبها، وما عليه لغات العرب قليلها وكثيرها، وما شاع منه واطرد، وما قلَّ منه ولم يطرد، فخرجوا بقواعد علم النحو والصرف كل ذلك خدمة للغة العربية لغة القرآن الكريم وحفظًا له من اللحن، وبعملهم هذا استعان المفسرون في تفسير كتاب الله تعالى إلى جوار مصادر التفسير الأخرى، ولكن محاولة بعض النحاة فهم القرآن الكريم من خلال اللغة وما استقرَّ لها من أمور التقعيد، وتغليبها عند توجيه آيات القرآن الكريم وقراءاته أدَّى إلى خلل كبير؛ فالمفسَّر في تفسير القرآن الكريم ينظر في القرآن الكريم أولًا؛ لأن القرآن يفسر بعضه بعضا، فما أُجمل في مكان فقد فُصِّل في موضع آخر، وما اختُصر في مكان بُسط في آخر، فإن لم يجد نظر في السنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِۖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ﴾النحل: ٦٤، فإن لم يجد في السنة رجع إلى أقوال أئمة السلف من الصحابة والتابعين، فإنهم أدرى بذلك لمعايشتهم التنزيل، ومعرفتهم بأسباب النزول وأحوال من نزل فيه وغير ذلك، ومع ذلك كله لا يُغفِل المفسِّر النظر في علوم اللغة العربية؛ لأنَّ القرآن نزل بلسان عربي مبين، فمن القرآن ما يتوقف فهمه على معرفة مفرداته ومدلولاتها، وبيان أساليبه وتراكيبه[50].

وهكذا يُعمِل المفسِّرُ نظرَهُ في مصادر تفسير القرآن الكريم؛ ليخرج برؤية صحيحة واضحة متكاملة عمَّا أراد تفسيره من القرآن الكريم، وكما لا يمكن للنحوي أن يتصور المعنى تصورا تامًا بعيدًا عن الخطأ من غير عودة إلى بقية مصادر التفسير، كذلك لا يُمكن للمفسر أن يُغفل اللغة في تفسير القرآن الكريم، فكل منهما يكمل الآخر.

(50) **ينظر: مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: 39)، البرهان في علوم القرآن (2/ 175)، مباحث في علوم القرآن، لمناع القطان (ص: 340).**

وعليه لا يمكن أن يتم بيان معاني القرآن الكريم بيانًا تفسيريًا إلا بالرجوع إلى جميع مصادره. وفي توجيه قراءات القرآن الكريم كان الاقتصار على قواعد اللغة سببًا في تضعيف بعض قراءات القرآن الكريم وردها وتلحين قرائها، وما كان منها لجمهور القراء ولم تنطبق عليها معايير النحاة لم يكن من السهل عليهم تجاوزها، فتكلفوا لها أنواعا من التأويل لتلتقي القراءة بالقاعدة النحوية على أي وجه من الوجوه، فحمَّلوها من الوجوه والمعاني ما لا تحتمل.

ولم يقف الأمر هنا بل عاد أثر ذلك على مَن جاء بعدهم من المفسرين، فلم تسلم تفاسيرهم من آراء النحاة وتأويلاتهم، فتضخمت كتب التفاسير، وتضاعف عندهم الخلاف واتسع.

ومع ما للتفاسير اللغوية من أهمية في بيان المعنى، وأنه لا يصح لمفسِّر أن يفسر القرآن وهو جاهل بلغة العرب لكن لا يعني ذلك أن تستقل اللغة بفهم القرآن؛ لأنَّ الاعتماد عليها دون المصادر الأخرى يوقع في الخطأ، فقد يكون التفسير الصحيح من جهة بقية المصادر، أو تكون هذه المصادر محددة للمعنى اللغوي المحتمل عند تعدد وجوه التفسير كما تبيَّن لنا من الأمثلة التي أوردناها.

الخاتمة:

توصل البحث إلى عدة نتائج وتوصيات:

أولًا: أهم النتائج

1. اقتصار كثير من النحاة على اللغة بما استقرَّ لها من أمور التقعيد، أو تغليبها عند توجيه آيات القرآن الكريم وقراءاته؛ ولهذا كثيرًا ما يتردد بينهم: وهذا الأقوى في العربية، أو وهذا القياس، أو وهذا ظاهرٌ بينٌ في اللغة، أو وهذا ما عليه النحاة أو جمهورهم، ونحو ذلك، وكأنهم يتناولون موضوعًا من مواضيع علم النحو لا أنهم يوجهون آيات وقراءات القرآن الكريم، فيراعون بقية مصادر التفسير.
2. أن النحاة عند ردِّ القول المخالف يقولون: وهذا لا يصح في اللغة، أو وهذا قبيح، أو وهذا خلاف ما عليه جمهور النحاة، إلى غير ذلك من العبارات التي توحي باعتمادهم اللغة وتغليبهم لها في تفسير القرآن الكريم.
3. أقوال النحاة المتمثلة (بقواعد النحو والصرف) ليست حجة في توجيه النصوص القرآنية، وإنما الحجة كلام العرب المسموع ما بلغ حدَّ الكثرة والشيوع وما لم يبلغ حدَّ الكثرة والشيوع؛ لأن القرآن الكريم راعى في نزوله جميع لغات العرب قليلها وكثيرها.
4. حرصُ بعض النحاة على موافقة القراءات للغالب الأعم من كلام العرب، فتح باب التأويل، فكثرت الآراء وتعددت، وحُمِّلت النصوص من الوجوه والمعاني ما لا تحتمل، ورُدَّت بعض القراءات وضُعِّفت.
5. كثير مما تناولته كتبُ معاني القرآن الكريم وإعرابه ومجازه وغريبه مقتصرة على اللغة بما استقرَّ لها من أمور التقعيد، أعطى تصورًا قاصرًا أو خاطئًا عن المعنى، وللمفسِّر الاستعانة به والنظر في بقية مصادر التفسير لتتضح صورة المعنى وتكتمل.
6. ما رُدَّ من قراءات القرآن الكريم وضعِّف كان رده على صورتين: الأولى استثناؤه من التقعيد والقياس عليه وهذا لا إشكال فيه، والأخرى وصفه بالشذوذ والضعف، ومن ثَم ردّه، أو انتقاده وردّه ابتداءً، وهنا موضع الإشكال.
7. كثيرٌ من اختلاف المفسرين مبنيٌّ على أساس نحوي.
8. تضخُّم بعض التفاسير ناتج عن تأويلات النحاة وتخريجاتهم.

ثانيًا: أهم التوصيات

1. جمع القراءات التي زعم بعض النحاة أنَّ فيها ضعفًا، أو وهمًا، أو لحنًا، وتوجيهها في ضوء اللهجات العربية التي تتوافق معها باعتبار السماع، وإفرادها في بحث مستقل؛ ليسهل الاطلاع عليها، والإفادة منها، لكي لا يبقى عذر لأحد أن يطعن في قراءة قرآنية.
2. ألَّا يتَّخذ من ضابط القياس على الكثير الشائع سببٌ لردِّ القليل النادر من كلام العرب في الاحتجاج وتوجيه النصوص.

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.50

المصادر والمراجع

القرآن الكريم, برواية حفص عن عاصم.
1. الإتقان في علوم القرآن، لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/ 1394هـ/ 1974 م.
2. أحكام القرآن، لأحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط/1، 1415هـ-1994م.
3. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، دار الفكر- بيروت – لبنان، 1415 هـ - 1995 م.
4. أمالي ابن الحاجب، لعثمان بن عمر بن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، عام النشر: 1409 هـ - 1989 م.
5. إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1421هـ.
6. إعراب القرآن، لعلي بن الحسين بن علي الباقولي(المنسوب للزجاج)، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري – القاهرة ودارالكتب اللبنانية – بيروت – القاهرة / بيروت، ط/4، الطبعة: الرابعة – 1420 هـ.
7. إيضاح الوقف والابتداء، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1390هـ - 1971م.
8. بحر العلوم، لأبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الفقيه الحنفي، تحقيق: محمود مطرجي، دار الفكر – بيروت.
9. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد أثير الدين الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت.
10. البرهان في علوم القرآن، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط/1.
11. بيان المعاني، لعبد القادر بن ملّا حويش السيد محمود آل غازي العاني، مطبعة الترقي – دمشق، ط/1، 1382 هـ - 1965 م.
12. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
13. التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر – تونس، 1984هـ.
14. التسهيل لعلوم التنزيل (تفسير ابن جزي)، لأبي القاسم، محمد بن جزي الكلبي الغرناطي، تحقيق:

عبد الله الخالدي، دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، ط/1، 1416هـ.
15. تفسير السمعاني، لأبي المظفر، منصور بن محمد السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس، دار الوطن، الرياض – السعودية، ط/1، 1418هـ- 1997م.
16. تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، ط/2، 1420هـ - 1999م.
17. جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط/1 ،1420 هـ -2000م.
18. جامع البيان في القراءات السبع، لعثمان بن سعيد أبو عمرو الداني، جامعة الشارقة، ط/1، 1428 هـ - 2007 م.
19. الجامع الصحيح المختصر (صحيح البخاري)، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير, اليمامة - بيروت – ط/3، 1407 - 1987.
20. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية،1423 هـ/ 2003 م.
21. الجدول في إعراب القرآن الكريم، لمحمود بن عبد الرحيم صافي، دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت، ط/4، 1418 هـ.
22. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان،ط/1، 1417 هـ -1997م
23. عدد الأجزاء: 3
24. حجة القراءات، لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق : سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط / 2، 1402 – 1982.
25. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
26. الدر المنثور، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار الفكر – بيروت.
27. زاد المسير في علم التفسير، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت، ط/ 1، 1422 هـ.
28. السبعة في القراءات، لأحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط/2، 1400هـ
29. السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/3، 1424 هـ -

2003 م.
30. شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/1، 1422 هـ - 2001 م
31. شعب الإيمان، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تحقيق وتخريج: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط/1، 1423 هـ - 2003 م.
32. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، و دار الفكر دمشق – سورية، ط/1، 1420 هـ - 1999م.
33. غريب القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: سعيد اللحام.
34. فتح القدير، لمحمد بن علي الشوكاني اليمني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط/1 ، 1414 هـ.
35. قواعد الترجيح عند المفسرين، لحسين بن علي الحربي، دار القاسم، ط/2، 1429هـ 2008م.
36. الكشاف، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
37. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد الثعلبي، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط/1، 1422هـ - 2002 م.
38. مباحث في علوم القرآن، لمناع بن خليل القطان، مكتبة المعارف، ط/3، 1421هـ -2000م .
39. مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى – القاهرة، ط: 1381 هـ
40. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية -لبنان- ط/1، 1413هـ. 1993م.
41. مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي)، لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط/1، 1419 هـ - 1998 م.
42. المشترك اللفظي في الحقل القرآني، لعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/2، 1417هـ.
43. مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيرواني، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/2، 1405هـ.
44. معالم التنزيل في تفسير القرآن، لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، تحقيق

: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي- بيروت - ط/1، 1420هـ.
45. معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى - مكة المرمة، ط/1، 1409هـ.
46. معاني القرآن، لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط/1.
47. معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السري الزجاج، عالم الكتب – بيروت، ط/1، 1408 هـ - 1988 م .
48. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط/6، 1985م.
49. المفصّل في علم العربيّة، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل،بيروت، ط/2.
50. المقدمات الأساسية في علوم القرآن، لعبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب العنزي، مركز البحوث الإسلامية ليدز – بريطانيا، ط/1، 1422 هـ 2001 م .
51. مقدمة في أصول التفسير، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، دار مكتبة الحياة- بيروت- لبنان، 1490هـ - 1980م.
52. منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، لأحمد بن عبد الكريم بن محمد الأشموني، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث - القاهرة، مصر، 2008.
53. النشر في القراءات العشر، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى (تصوير دار الكتاب العلمية).